مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 06/ العـدد: 01 (2022)، ص 671– 688

# النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية لتبعاتها على الأمن الدولي

# Realistic theory in international relations: a critical study of its implications for international security

**رضا كشان**

جامعة سكيكدة (الجزائر)، Kechaneredha@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 15./ 2021/05 تاريخ القبول: 2021/10/17 تاريخ النشر: 2022/04/18

**ملخص:**

تحظى النظرية الواقعية باهتمام واسع من قبل الباحثين في العلوم السياسية بصفة عامة والعلاقات الدولية بصفة خاصة ، ولا تكاد تخلو مواضيع العلاقات الدولية من الحديث عن المنطلقات الفكرية لهذه النظرية؛ بل أضحت هذه النظرية إطارا فكريا تحليليا لكثير من الدراسات والأبحاث في مجال العلاقات الدولية ، ولكن رغم شهرة هذه النظرية لا تكاد تجد نقدا موضوعيا لما جاءت به النظرية ونظرتها المتشائمة تجاه مسألة وكيفية تحقيق الأمن الدولي ، وما نتج عن هذا الفكر من تداعيات خطيرة على السلم والأمن الدوليين ،هذا ما سنحاول الحديث عنه بدقّة في هذه الورقة البحثية الموجزة والمقتضبة .

**الكلمات المفتاحية:**

القوّة ، الصّراع، النظرة التشاؤمية، الأمن الدولي ، التّحليل الواقعي.

**Abstract** :

Realist theory is widely attention recognized by researchers in political science in general and international relations in particular , Issues of international relations are hardly empty of talking about the intellectual premises of this theory. Rather, this theory has become an analytical intellectual framework for many studies and research in the field of international relations. But despite the popularity of this theory, there is hardly any objective criticism of what the theory brought and its pessimistic view of the issue and how to achieve international security. And the dangerous implications that this thought had on international peace and security, This is what we will try to talk about precisely in this brief and concise paper.

**key words**:

Power, conflict, pessimism, international security, realistic analysis

**المؤلف المرسل**: رضا كشان، **الايميل**: kechaneredha@yahoo.fr

**المقدمة:**

شهد حقل العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية تطورا ملحوظا في النظريات السياسية المهتمة بتحليل الأحداث والمستجدات السياسية التي تطرأ على السّاحة الدولية ، ومن أبرز النظريات التي عنيت بمواضيع الأمن الدولي والسياسات الدولية هي النظرية الواقعية ، حيث انطلق أنصار هذه النظرية –التي جاءت كرد فعل عن النظرية المثالية –من عدّة افتراضات أساسية تختلف تماما عمّا جاءت بها النظرية المثالية التي تعد هي الأخرى من أبرز النظريات في العلاقات الدولية ، فقد وصف "جوناثان هاسلام" Jonathan Haslam أستاذ تاريخ العلاقات الدّولية في جامعة كامبردج الشّهيرة النّظرية الواقعية بأنّها مجموعة من الأفكار التي تدور حو الافتراضات الأساسية الأربعة :السّياسة الجماعية، القوة ، الأنانية ، الفوضى، ولاشكّ أنّ هذه الافتراضات قد أسهمت بشكل أو آخر في تغيير كثير من المعطيات والحقائق السياسية الدولية، حيث عرفت السّاحة الدّولية تنامي وتيرة الصّراعات والنّزاعات بين الدول بسبب فقدان الثقة –وهو ما أكّدت عليه النظرية الواقعية باستمرار– بين الدول لاختلاف وتضارب المصالح من جهة ، ولعدم إيلاء أهمية للأبعاد الإنسانية والأخلاقية في العلاقات الدّولية من جهة أخرى.

ولا ريب ولا شكّ أنّ الأمن الدّولي الذي يعد من أهم مواضيع العلاقات الدولية قد تضرّر كثيرا بأفكار المنظّرين الواقعيين الذين غلبت عليهم النزعة الميكيافيلية المجرّدة من كل إنسانية والتي لا تؤمن إلاّ بمنطق القوّة كأساس للحفاظ على قوة وهيبة الدّولة ، ولذلك فقد عرفت هذه النّظرية العديد من الانتقادات والرّدود من قبل العديد الباحثين بخصوص الافتراضات الأساسية التي انطلق منها أنصار هذه النظرية ، إلاّ أنّ جل هذه الانتقادات أهملت الحديث عن تداعيات التّنظير الواقعي على مسألة الأمن الدولي رغم أهمية هذا الموضوع ، وهذا ما دفعنا إلى الوقوف عن بعض المسائل المهمة التي أصلّتها النظرية الواقعية ونقدها بأسلوب موضوعي خاصة أنّ الحاجة إلى التعاون الدولي أصبحت غاية في الأهمية بعد فشل منطق القوة في تحقيق السلم والأمن الدّوليين .

**الإشكالية الرئيسية:**

من خلال الافتراضات الأساسية التي انطلقت منها النظرية الواقعية والتي جعلتها محور نقاشاتها وتحليلها لكثير من المسائل المتعلّقة بالسياسات الدولية أو العلاقات الدولية كيف أثّر التحليل السياسي الواقعي على مسألة الأمن الدولي خاصة أنّ تلك الافتراضات غالبها يتعارض مع مسألة تعزيز الأمن الدولي؟ وبعبارة أخرى هل كان التّحليل الواقعي يتماشى بصورة أو بأخرى مع أبعاد ومقاصد تحقيق الأمن الدولي أم على العكس ذلك تماما ؟

**الأسئلة الفرعية:**

1- ما هي أبرز الفرضيات التي انطلق منها رواد النّظرية الواقعية ؟ وإلى أي مدى تأثر أنصار النّظرية الواقعية بالمنطق الميكيافيلي؟

2- ما أبرز تداعيات التنظير الواقعي على مسألة الأمن القومي؟ ، وهل كانت تخدم الطروحات الفكرية الواقعية مصالح الدول و الشّعوب الضعيفة أو المستضعفة ؟.

**فرضيات الدراسة:**

1-عدم التزام الدول بالقرارات الصّادرة عن الهيئات الدّولية المعنية بتعزيز الأمن الدولي هو الذي جعل أنصار النّظرية الواقعية يفقدون الثقة بدور تلك الهيئات و المؤسّسات في تحقيق الأمن الدولي الأمر الذي جعلهم يقلّلون من أهمية الحلول السّلمية والدبلوماسية التي تكفل وتضمن تحقيق الأمن الدولي .

2- الظروف الدولية التي تزامنت مع بروز المدرسة الواقعية هي التي جعلت المنظرين الواقعيين يؤكدون على أهمية تعظيم القوة لحماية الأمن القومي للدول ومن ثمّ الأمن الدولي.

**منهجية الدراسة :**

إنّ معالجة مثل هذا الموضوع البالغ الأهمية يفرض علينا بطريقة أو بأخرى الاستعانة بعدّة مناهج تتماشى مع أهداف ومقاصد اختيار هذا الموضوع بالذات ، هذا وقد تمّ الاستعانة أوّلا بالمنهج التاريخي الذي حاولنا من خلاله أنّ نقف على الجذور الأولى للفكر الواقعي ، فكما هو معلوم لدى أهل التّخصص في العلاقات الدولية أنّ الفكر أو التنظير الواقعي ليس حديث النشأة بل هو ضارب في عمق التاريخ ، وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدّل على أنّ التنظير الواقعي قد طوّر نفسه مع التطورات والأحداث الدّولية المستجدة وفق منظور فكري يرتكز على فهم الواقع المحاط بكثرة التحديات والتناقضات.

وإلى جانب المنهج التاريخي فقد تمّ توظيف كذلك المنهج الوصفي التحليلي الذي حولنا من خلاله أنّ نرد على بعد التناقضات التي وقع فيها المنظرّين الواقعيين سواء عن قصد أو عن غير قصد ، فكما لا يخفى على المتخصّصين في العلاقات الدولية أنّ النظرية الواقعية قد عرفت كثير من الانتقادات بخصوص المنطلقات الفكرية والافتراضات الأساسية التي جعلتها محور اهتمامها ، ولهذا السّبب أردنا أن نضفي لمسة نقدية بحتة بخصوص هذه الافتراضات التي كان لها عدّة تداعيات على الأمن الدولي أو بصورة أدق على السّلم والأمن الدوليين .

**خطة البحث:**

للإجابة عن الأسئلة السّابقة وللتّحقّق من صحّة أو عدم صحّة الفرضيات السّابقة قمنا بتقسيم خطة البحث إلى ثلاثة محاور أساسية حيث استهللنا البحث بالحديث عن نشأة وخصائص النظرية الواقعية مع العلم أنّ هذه الأخيرة قد انفردت بالعديد من الافتراضات الأساسية التي لم تسبقها إليها نظرية أخرى، ثمّ بعد ذلك انتقلنا في المحور الموالي للحديث عن أهم ما جاء في هذا البحث وهي الافتراضات الأساسية للنّظرية الواقعية حيث حاولنا أن نعقّب على جميع تلك الافتراضات بأسلوب موضوعي ونقدي رصين ، وفي الأخير تعرّضنا إلى أهم التّداعيات التي تترتّب عادة عن الفكر أو التّنظير الواقعي خاصة بعد أن تأكّد أنّ قضايا الأمن عرفت تدهورا رهيبا في كثير من دول العالم.

**المحور الأول : النظرية الواقعية : النشأة والخصائص**

النظرية الواقعية هي مدرسة فكرية في العلاقات الدولية تعود جذورها الأولى وأصولها الفكرية إلى ما قبل الميلاد[1] وبالتحديد في القرن الخامس قبل الميلاد في اليونان[2]، إلاّ أنّها لم تظهر كنظرية قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية وتحوّل النظام الدولي من التّعددية إلى الثنائية القطبية[3] ، وقد سادت في ظل هذا النظرية العديد من الأفكار المتشائمة على غرار أنّ الإنسان بطبيعته أناني وعدواني إلى جانب اهتمامه بمصلحته الخاصة[4] ، ولم تتعرّض الواقعية البتّة إلى الجوانب الإيجابية في الإنسان وكأنّ هذا الأخير ليس له إلاّ المشاعر السّلبية والسلوكيات العدوانية تجاه غيره، وربّما يرجع السّبب إلى ذلك إلى تأثر مؤسسي هذا الفكر –الواقعي– إلى بعض الفلاسفة المتشائمون على غرار توماس هوبز ، ونيكولا ميكيافيلي وغيرهم ، وتبدو النّزعة الاستئصالية والعنصرية واضحة جدا في كتابات أنصار هذا الفكر ، لذا لا تكاد تجد ما يدعو إلى التفاؤل حسب هذه النظرية .

والجدير بالذكر أنّ النظرية الواقعية جاءت كرد فعل على النظرية المثالية كما سبق وأن ذكرنا ، ولذلك يرى كثير من الباحثين أنّ النظرية الواقعية شكلّت انعطاف فكري جديد في تفسير وتحليل العلاقات الدولية . أمّا الظروف الدولية التي برزت فيها النظرية الواقعية فقد تزامن بروز هذا الفكر مع التوجهات الجديدة للولايات المتّحدة الأمريكية للخروج من سياسة العزلة القارية التي شهدتها في السابق إلى ما يعرف بالانفتاح على العالم التي تبناها – الرئيس– هاري ترومان ،حيث بدأ سياسة خارجية عالمية بالتعاون مع بين الولايات المتّحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين وقام بإنشاء حلف الناتو "nato "القائمة على أساس القومية وتعزيز مبدأ القوة – وهو من أهم وأبرز مرتكزات النّظرية الواقعية كما سنبيّن ذلك لاحقا– في إدارة العلاقات الدولية

وبناء عالم يسوده الأمن والاستقرار ، وهنا أثبتت النّظرية المثالية فشلها وعدم ملائمتها ومواكبتها للواقع الدولي الجديد ، أين اتّضح إخفاقها وفشل أطروحاتها بقيام الحرب العالمية الثانية ، كما لم تفلح دعوتها للأخلاق والقيم في استتباب الأمن الدولي واستقرار العلاقات الدولية ، مثلما عجزت المنظمات الدولية عن حفظ وتعزيز السّلم والأمن الدّوليين، الأمر الّذي أدّى إلى بروز طرح جديد يدرس ظاهرة العلاقات الدولية [5].

وكما هو معلوم لدى المتخصّصين في حقل العلاقات الدّولية فإنّ النّظرية الواقعية هي المنظور المهيمن في هذا الحقل –أي العلاقات الدّولية–لاسيّما بعد فشل نظام الأمن القومي– كما مرّ معنا – الذي تبنّته عصبة الأمم وظهور النّظم التسلطية في أوروبا [6]، وقد استطاعت النّظرية الواقعية الهيمنة على العلاقات الدولية بشكل خاص إبّان الحرب الباردة cold war بسبب توافق أفكارها وأطروحاتها مع التنافس السّائد حينذاك بين الولايات المتّحدة الأمريكية والاتّحاد السوفياتي سابقا ، وتحوّلت على إثر ذلك وبشكل سريع إلى النّظرية الأكثر قدرة على تحليل السّياسة الدّولية ، وشهدت العديد من التّطورات خلال العقود السّابقة بغية الحفاظ على مكانتها النظرية ومجابهة الانتقادات الموجهة لها ، وهذا الذي ربّما جعلها النّظرية الأكثر تميّزا في العلاقات الدولية[7].

وعلى العموم فقد تميّزت النظرية الواقعية كحقل معرفي مستقل في الفكر والتنظير بعدّة خصائص ومميّزات نذكر منها على سبيل الذكر ما يلي :

**أوّلا**: تركيزها على دراسة الظواهر السياسية دراسة واقعية أي دراسة ما هو كائن على السّاحة الدولية لا ما ينبغي أن يكون ، ومن ثمّ فقد تجرّدت النّظرية الواقعية من النّظرة المثالية الطوباوية التي اتّسمت بها بعض النّظريات على غرار النّظرية المثالية ، وهذا الشّيء زاد في إقبال الباحثين والأكاديميين لدراسة هذه النّظرية ومعرفة أهم توجهاتها الفكرية ، ولذلك احتلت هذه النّظرية صدارة اهتمام المختصين في العلاقات الدولية لا لشيء إلاّ لملامستها للواقع السياسي وإفصاحها عن العديد من الحقائق المتعلّقة بالواقع الدولي بما في ذلك عجز المؤسّسات الدولية عن تعزيز الأمن الدولي.

**ثانيا**: أنّها لا تقيم وزنا للأخلاق والقيم وتعطي في مقابل ذلك أهمية قصوى للقوّة في تحليل العلاقات الدولية ، وهذا من منطلق –كما يراه الواقعيون– أنّ العلاقات الدولية أو السياسة الدولية ما هي إلاّ صراعا من أجل السّلطة بين الدول ، ولذلك فالدولة–حسبهم– تسعى للمحافظة على نفسها من خلال تعظيم وزيادة قوّتها لقناعتها بأنّ النظام الدولي ليس إلاّ حلبة للصّراع والمنافسة ، وفي هذا الصّدد يرى هنري كسينجر henry kissinger أنّ مفهوم القوّة مهم جدا في فهم العلاقات الدّولية والحفاظ على هيبة الدولة رغم إقراره بأهمية

ودور الدبلوماسية في تسوية النزاعات الدّولية [8]، ونفس الشّيء يرى هانس مورغانثو **Hans** Morgenthau – أحد أهم منظري الواقعية الكلاسيكية- أنّ السياسة الدّولية ما هي إلاّ صراع من أجل السّلطة ، ومن ثمّ فحسب هذه النّظرية يتبيّن أنّ العلاقات الدولية مبنية في الأصل على الصّراع وليس التّعاون ، وقد أُنتقدت النّظرية الواقعية في هذه الجزئية بالذات لكون أنّ العالم بحاجة إلى تعزيز علاقات التعاون الدولي لمواجهة مختلف الأزمات الدولية (الإرهاب الدولي خاصة)، وسنفصّل هذه المسألة بشيء من التفصيل لاحقا.

**ثالثا:** أنّها جلبت اهتمام الدول الكبرى وبخاصة الولايات المتّحدة الأمريكية مما جعلهم يتأثرون جدا بهذا الفكر والتنظير، حيث طبّقت مثلا الولايات المتحدة الأمريكية أغلب ما نصّت عليه هذه النّظرية ، وهذا بغية ضمان سيطرتها على العالم لاسيّما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وظهور ما يسمّى بالأحادية القطبية ، وهو ما ظهر بشكل جلّي في أطروحات كثير من المنظرّين الأمريكيين في العلاقات الدولية وعلى رأسهم هنري كسنجر، الذي يعد أحد أهم صانعي السياسة الخارجية في الولايات المتّحدة الأمريكية سابقا، ولاتزال هذه النّزعة أي تغليب القوة لتحقيق المصالح الأمريكية حاضرة بقوة لدى صنّاع القرار في الولايات المتّحدة الأمريكية ، ومن ثمّ يمكن القول بأنّ أطروحات النّظرية الواقعية تمّ تنفيذها في تلك الدولة (الولايات المتّحدة الأمريكية) أكثر من غيرها والواقع يشهد على ذلك ولا يتّسع المجال لذكر نماذج عن ذلك لكن في غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق سنة 2003 خير دليل على تمسّك صناع القرار الأمريكيين بالافتراضات الأساسية للنّظرية الواقعية .

**رابعا:** أنّ هاته النظرية كشفت بشكل صريح عن عجز المؤسّسات والهيئات الدّولية لتحقيق الأمن الدولي ،وذلك بسبب تضارب مصالح الدول وسعي كل دولة لتحقيق مصالحها على حساب الدّول الأخرى ؛ فالهيئات الدّولية القانونية والأخلاقية حسب الاتجاه الواقعي غير مجدية في إنهاء فوضوية العالم ، فهي غير قادرة على تجسيد سلطة فوقية تستطيع من خلالها إخضاع الدّول لإرادتها وقراراتها ، وعليه فمن المتوقع حسب منظّري الواقعية أن تستمر سياسة القوّة مستقبلا ممّا سيؤدي لا محالة إلى غياب وتدهور الأمن على السّاحة الدولية [10]، وفي الحربين العالميتين خير دليل على ما ذهبت إليه النظرية الواقعية من تأصيلات نظرية حيث فشلت عصبة الأمم في نشر السّلم والأمن الدوليين ، ونفس الشّيء بالنسبة لهيئة الأمم المتّحدة التي فشلت هي الأخرى في إشاعة السّلم والأمن الدّوليين وفض النزاعات الدولية بالطرق السّلمية مع الاعتراف ببعض الإنجازات وإلاّ فإنّ إخفاقاتها أعظم بكثير من إنجازاتها في مسألة تعزيز الأمن الدولي، ولكن رغم هذا

الاعتراف كان الأولى بالمنظرّين الواقعيين أن يبحثوا عن سبل تعزيز الأمن الدولي بدل الاكتفاء بإطلاق أحكام وتوصيفات عامة على المؤسّسات والهيئات الدولية المعنية بحفظ السّلم والأمن الدّوليين.

**المحور الثاني : المرتكزات الأساسية للتحليل السياسي الواقعي : تأصيل نقدي**

تستند النّظرية الواقعية في تحليلها و تفسيرها للعلاقات بين الدول والسياسات الدولية على العديد من الافتراضات الأساسية ، حيث حاولت من خلالها تفسير تلك العلاقات والسياسات بناءا على الواقع المعيش الذي تشهده السّاحة الدولية ، ومن ثمّ فهي ليست مجرّد تصوّرات وتكهّنات إعلامية بل هي تشخيص لواقع لا يمكن القفز عليه أو إخفائه ، وعلى كل سنورد في هذا المحور تلك الافتراضات الأساسية بشيء من التفصيل على وبأسلوب نقدي تحليلي على النّحو الآتي:

**أولا:** أنّ الدول تميل إلى الاعتماد على الذات واستخدام القوة العسكرية لتثبيت مكانتها وتحقيق غاياتها ومصالحها [11]، فحسب جون ميرشايمرJohn Mearsheimer[12] فإنّ حسابات القوّة هي التي تقود وتتحكّم في سلوك الدول ،وهي التي تشكّل الطريقة التي تنظر بها كل دولة إلى العالم من حولها – انتهى كلامه- ونظرا لأنّ كل دولة تجهل حجم القوة التي تملكها الدول المجاورة لها ، وتجهل كذلك نوايا حكام تلك الدول فإنّ مراكمة وزيادة القوة وبخاصة القوة العسكرية يصبح شغلها الشاغل [13]. وتعقيبا على هذا الافتراض الذي يرى فيه أصحاب النّظرية الواقعية (الواقعية الكلاسيكية بالتحديد) أنّ العلاقات الدولية تسودها حالة الصّراع على القوّة وأنّ القوّة هي التي تحقّق سيادة وهيمنة الدول فنقول إنّ امتلاك القوّة حق مشروع لكل دولة لكن في المقابل هذا الحق ليس في متناول الجميع بل هو محصور في يد بعض الدول دون غيرها (الدول الدائمة في مجلس الأمن الدولي) وقد ترتّب عن ذلك العديد من التناقضات في هذا الحق ،كما نتج عنه شيوع الفوضى في العلاقات الدولية ممّا أدّى إلى زيادة وتيرة الصّراعات بين الدول، كما أدّى إلى توتر العلاقات بين كثير من الدول خاصة الدول المجاورة نتيجة هيمنة متغيّر القوّة على متغيّر التّعاون والتّكامل.

**ثانيا: أنّ الدول هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية** : وهذا من منطلق أنّ الدولة هي الممثل الوحيد للمجتمع السياسي على المستويين الداخلي والخارجي ، فعلى المستوى الداخلي تتيح السّيادة للدولة احتكار جميع أدوات الاحتكار والعنف ،كما أنّ سلطتها نافذة على شعبها وداخل إقليمها دونما أن يشاركها في ذلك طرف آخر سواء في الداخل أو الخارج ، وأمّا على المستوى الخارجي فتتيح السّيادة للدولة حق الاعتراف بها ومساواتها القانونية مع غيرها من الدّول ، وعدم الاعتداء عليها ، إلى جانب عدم التّدخل في شؤونها الدّاخلية بأي شكل من الأشكال، وبحسب المنظرّين الواقعيين فإنّ الفواعل الأخرى التي أنتجها التفاعل بين الدول كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية فهي تأتي في مرتبة ثانوية من حيث الأهمية والتأثير[14] .

لكن في المقابل هناك من يرى أنّ الفواعل المشاركة في صنع وإدارة السياسات الدولية لا تقتصر فقط على الدول إذ توجد هناك كيانات وتدفّقات وهيئات عابرة للحدود تتمكّن من التّخلص من رقابة الحكومات منها جماعات سياسية وإيديولوجية وإنسانية أو منظمات خاصة تضم علاقات ما وراء الحدود وتسمّى بالقوّة العابرة للقومية ، فهذه المنظمات صحيح أنّها لا تسطيع مجاراة الدول ومنافستها ولكن لا يمكن تجاهل أو إهمال دورها وتأثيرها على التفاعلات التي تحدث في مسار العلاقات الدولية[15] لاسيّما مع الثورة التقنية التي يشهدها العالم والتي نتج عنها زيادة دور تلك المنظمات بشكل ملفت في المشاركة في صنع وهندسة القرارات الدولية والمحليّة.

ما نود التأكيد عليه في هذه الجزئية البالغة الأهمية هي أنّ الدولة تبقى الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية رغم ما تؤديه تنظيمات المجتمع المدني المحلية والعالمية وكذا الشّركات المتعدّدة الجنسيات وبقية الفواعل الأخرى غير الحكومية ، والتي تريد في بعض الأحيان ممارسة الضغط على الدولة من أجل تبني سياسات معينة، أو من أجل سد الفراغ الذي قد ينتج عن ضعف الدولة أحيانا ، ومن ثمّ فهي تريد –أي الفواعل غير الرسمية بصفة عامة–فرض وجودها من خلال عملية صناعة القرارات المصيرية سواء المحليّة أو الدّولية ، ونحن لا نشك فيما تمارسه هذه التنظيمات المدنية الحديثة من أدوار متعدّدة في مختلف المجالات لكن مهما بلغت من نضج وفعّالية لا يمكنها أن تزاحم دور الدولة في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية، ومن ثمّ فما ذهب إليه أنصار الواقعية هو إلى حد كبير صحيح رغم ما تشهده الدول من تحديّات متنامية بين الفترة والأخرى، وهذا لا يعني تجاهل مختلف الفواعل وإنما القصد هو تبيان مكانة الدولة بين تلك الفواعل غير الرسمية .

**ثالثا: فوضوية العلاقات الدولية:** فحسب كينيث والتز Kenneth Waltz أحد أبرز منظرّي الواقعية الكلاسيكية فإنّ السياسة الدولية تتّسم بالفوضوية وهي المسيطرة حيث لا توجد حسبه سلطة مطلقة يمكنها إلزام جميع دول العالم لقراراتها[16] ، وقد كتب والتز في كتابه الموسوم "نظرية العلاقات الدولية" بأنّ الفوضوية –هي السّمة البارزة على النّظام الدولي –كما مرّ معنا آنفا-- تؤدّي إلى ظهور معضلة الأمن ونتيجة لعدم تأكّد نوايا الدول تجاه بعضها البعض تندفع بعض الدول لتبنّي استراتيجيات عدائية لاعتقادها بأنّ سياسات التّوسع هي التي ستعزّز شعورها بالأمن ويعزّز ذلك من جهة أخرى على تحفيز الظروف على مستوى النّظام الدّولي من أجل التّوسع ، ومن ثمّ ستسعى كل دولة لتحقيق مصالحها الخاصة ولن يعنيها كثيرا الحفاظ على أي تنظيم لأنّه في النّهاية سيكون هذا التّنظيم شكليا بلا وظيفة في الغالب أو لديه وظائف محدودة جدا[17] .

والسبب في فوضوية النظام العالمي حسب هانس مورغانتو **Hans** Morgenthau هو أنّ الرجل السياسي– الذي يقود التّنظيم الدولي–أناني بطبعه ، فحسبه كل سلوك بشري يميل نحو السّيطرة على الآخرين ونتيجة لذلك فإنّ سيظل الصّراع على السّلطة متجذّر في الطبيعة البشرية[18] وعند ذلك يصعب تحقيق الأمن الدولي وستضل الفوضى هي السّلوك السّائد والسمة البارزة في العلاقات الدولية . كما يرجع السبب في فوضوية النظام الدولي إلى ضعف الحكومة المركزية لفرض قراراتها وسياساتها على الدول[19] ، وذلك بهدف حماية أمن الدول وإشاعة روح التعاون بين الدول. ويُفهم من هذا القول بأنّ حالة الفوضى التي يعيشها العالم اليوم هي نتيجة تراجع الدور المنوط بالمؤسّسات والهيئات الدولية المعنية بتعزيز الأمن والسلم الدوليين ، وذلك لتضارب المصالح واختلاف وجهات النظر بين الدول ، ومن ثم فمن الصّعب حسب هذا الافتراض أن تشهد الساحة الدولية استقرار أمني مستدام للأسباب التي ذكرناها آنفا ولغياب الأخلاق والاعتبارات الانسانية في العلاقات الدولية .

إنّ الهدف الأسمى للدول حسب كينيث والتز Kenneth Waltz هو الحفاظ على بقائها ومن ثمّ فهي تسعى جاهدة للحفاظ على أمنها الوطني وتعظيم نطاقه ووضع ذلك في مقدمة أولوياتها [20]، وقد يحدث أن يستمر الصّراع بين الدول لأطول فترة زمنية ممكنة من أجل تحقيق هذا الهدف الأسمى ولعلّ في الصّراع العربي الاسرائيلي إلاّ خير ذلك على ذلك فقد سعى الكيان اليهودي من أجل الحفاظ على بقائه القيام بأيّ تصرّف من شأنه أن يضمن له البقاء والوجود كدولة مستقلة ولو خالف ذلك النّصوص القانونية الدولية الصّادرة عن المؤسسات الدولية ، وقد أدّى الصّراع على البقاء بين الكيان اليهودي والدول العربية إلى غياب الاستقرار وشيوع الفوضى في منطقة الشرق الأوسط حيث لا تزال هذه المنطقة تعاني كثير من القلاقل الأمنية بسبب هذا الصّراع بغض النّظر عن عدم شرعية إرادة الكيان اليهودي، فالقصد هو إيضاح أنّ العالم تحكمه وتسيطر عليه علاقات ضيّقة ومصالح محدودة الأمر الذي يجعل من فرضية استمرار فوضوية النّظام الدولي واردة جدا خاصة في ظل انعدام الثقة بين وحدات النظام الدولي أي بين الدول.

**رابعا:** أنّ لكل دولة من الدول مجموعة من المصالح القومية يمكن إجمالها في ثلاث مصالح رئيسة : مصلحة البقاء وهي المصلحة الأساسية للدولة، ومصلحة تعظيم القوة العسكرية وهي أهم وسيلة للدّفاع عن نفسها ضد الطامعين فيها ، ومصلحة تعظيم القوّة السياسية ويقصد بها الاهتمام بالبعد الاقتصادي والاجتماعي والتجاري في العلاقات الدولية لأنّ ذلك هو الأساس المادي الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوة العسكرية وغير العسكرية ، وفي هذا الصّدد فهناك شبه إجماع على أنّ مفهوم المصلحة القومية المرتبط بالقوة بأنّه

مفهوم غير مستقر ، وفي الوقت ذاته يقر مورغانتو أنّه مادام العالم مقسّما إلى دول ذات سيادة فإنّ الحد الأدنى للسياسة الخارجية لكل دولة يجب أن يكون فقط البقاء على قيد الحياة وهو المعبّر عنه بحق الدولة في البقاء[21] .

لكن وكما هو معلوم في الواقع فإنّ تعدّد المصالح قد يؤدي إلى حدوث اختلافات وتصادمات بين الدول ومن ثمّ إلى نشوب صراعات دموية ودائمة ، والواقعيين في هذه الجزئية المهمة لم يشرحوا ولم يوضّحوا كيفية تنظيم تلك المصالح وهيكلتها وفق مبدأ تكافؤ الفرص ، وهذا تفاديا للنزاعات التي قد تطرأ بين الدول نتيجة اعتداء دولة ضد مصلحة دولة أخرى ، ومن ثمّ يجب تحديد ورسم معالم مصالح كل دولة لأنّ تضارب المصالح والتنافس على على أكبر عدد من العوائد والمنافع هو الذي أدخل العالم في حربين عالميتين و،كأنّ أنصار النظرية الواقعية لم يستفيدوا البتة من دروس وتجارب الماضي التي عاشتها شعوب العالم في بداية ومنتصف القرن العشرين ( الحرب العالمية الأولى 1914-1918، الحرب العالمية الثانية 1939-1945)، ورغم صعوبة تحقيق ذلك على أرض الوقع بسبب سيطرة منطق القوة فإنّه على الأقل يجب من أجل تعزيز السّلم والأمن الدوليين إعادة النظر في ترتيب المصالح الدولية ، وهذا لا يتحقّق إلاّ من خلال إعادة النظر في النّصوص القانونية والتنظيمية للمؤسّسات والهيئات الدّولية وعلى رأسها مجلس الأمن الدّولي الذي له صلة مباشرة ووثيقة جدا بمسألة الأمن الدولي.

**سادسا**: العلاقات بين الدول ليست مبنية على أساس المبادئ العقلانية والأخلاقية والاعتبارات الانسانية بل هي مبنية على منطق القوّة والصّراع والتنافس المحموم بين الدول [22]، ويظهر أنّ الواقعيين قد غالوا كثيرا في هذه الجزئية وهم بذلك أغفلوا الجوانب المضيئة والإيجابية في العلاقات الدولية ، فصحيح أنّ الصّراع يحتدم في كل حين بين الدول حول العديد من القضايا المرتبطة بالمصالح المتباينة ، لكن هذا لا يعني إطلاقا أنّ الساحة الدّولية والعلاقات الدولية تخلو من القيم الأخلاقية والاعتبارات الانسانية حتّى في أحلك الظروف تجد كثير من الدول تقدّم مساعدات إنسانية للدول المتضرّرة من الكوارث الطبيعية مثلا أو الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية ، فالأمر إذن ليس على إطلاقه كما ذهب إليه أنصار النظرية الواقعية التي غلبت عليها النزعة التشاؤمية .

**سابعا**: صنّاع القرار هم فاعلون عقلانيون بمعنى أنّ اتخاذ القرار العقلاني يؤدي إلى السّعي وراء المصلحة الوطنية، و تشير الواقعية إلى أن جميع القادة بغض النّظر عن قناعاتهم السياسية يدركون ذلك وهم يحاولون إدارة شؤون دولتهم من أجل البقاء في بيئة تنافسية[23]، لكن ثمّة تساؤل مهم يثار بخصوص هذا الافتراض

وهو أنّه إذا كان صنّاع القرار يتصرّفون بعقلانية لماذا زادت حدّة الصراع بين الدول حول مصالح معّينة ومتباينة ؟ الأمر الذي أدّى إلى زعزعة السّلم والأمن الدوليين ، ولماذا استشرت القلاقل الأمنية في كثير من دول العالم؟. يبدو أنّ مفهوم العقلانية بحسب المنظرين العقلانيين مرتهن بتحقيق المصالح الوطنية ولا يهمّهم إن تعارض ذلك مع مصالح الدول الأخرى ، والمتأمل في واقع وحال العلاقات الدولية اليوم يلحظ أنّه هناك شبه انعدام للقرارات العقلانية الرّشيدة التي أصّل لها الواقعيين بل أنّ منطق المصلحة هو السّمة البارزة على السّاحة الدولية وعلى العلاقات فيما بين الدول، ومن ثم فإنّ هذا الافتراض له مقاصد تخدم مصالح دول دون دول أي أنّه افتراض براغماتي بحت.

**ثامنا:** أنّ الطبيعة البشرية مفطورة على حب الشّر وليس على حب الخير والفضيلة ،وأنّ ميلهم لامتلاك القوّة تستند على الخطيئة القائمة على العنف مستدلين بخطيئة آدم وعمومها على البشر ، وإلى هذا يذهب أحد قساوسة الفكر الواقعي إلى القول إنّ الإنسان ملطّخ بالخطيئة الأولى فهو مهيأ للشّر[24] ، ونقل كذلك عن جيمس ماديسون James Madison في نفس السّياق يقول إنّه : "إذا كان الرجال ملائكة فلن تكون هناك حاجة إلى الحكومة " [25]، ويظهر ممّا سبق أنّ الواقعيين قد بالغوا جدا في مسألة سيطرة نزعات الشّر على نزعات الخير في الإنسان ، كما أنّهم بذلك سلبوا الإنسان من قيم الخير والفضيلة والإيثار وحب الخير للجميع التي هي متأصلّة في نفوس كثير من البشر ، فصحيح أنّ كثير من الناس يميلون إلى إيثار أنفسهم على غيرهم ويحرصون على نفع ذواتهم فقط إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّهم مجرّدون من قيم الفضيلة فكم من إنسان يحمل في طيّات نفسه بذور خير وبذور شر وهناك من تغلبه وتسيطر عليه الأهواء ونزعات الشّر والانتقام والوحشية ، وهناك في المقابل من هو مفعم بالأخلاق الفاضلة كالحلم والعفو وحب الخير للغير .

ولا شك أنّ العالم قد تضرّر كثيرا بسبب هذا التّأصيل المنحرف ممّا جعل كثير من الدول تتسابق نحو زيادة التّسلح تأهبا واستعدادا لأي طارئ قد يحدث بسبب التّنافس والصّراع على تحصيل أكبر قدر من العوائد والمصالح وهذه راجع بحسب الواقعيين إلى سيطرة الأهواء والأنانية في سلوك الدول والقوى السياسية ، وكان الأولى بالواقعيين على الأقل أن يكونوا منصفين وأن يشيروا على الأقل إلى الجوانب المضيئة في الإنسان الذي تجاهلوه عمدا ، وبغض النّظر على مقاصد ونوايا منظرّي الواقعيين من هذا التّأصيل المنحرف إلاّ أنّ آثار وتداعيات هذا التّنظير كانت واضحة جدا على سلوك كثير من الدول ممّا أدخل كثير من الدول في حالة من التّوتر والصّراع بسبب الشّكوك المتبادلة والنوايا السّيئة التي كانت تبديها بعض الدول تجاه دولا أخرى.

**المحور الثالث: تأثر الأمن الدولي بالتنظير والتحليل السّياسي الواقعي (انتقادات وردود)**

بالاستناد إلى الافتراضات السّابقة التي جعلها منظري الواقعية منطلقا فكريا في التّحليل السّياسي لكثير من المواضيع والقضايا السياسية المتّصلة بالواقع الدولي (واقع العلاقات الدولية) يمكن أن نقدّم مجموعة من المؤاخذات على هذه النّظرية وبخاصة على مسألة الدّولي التي هي أهم مباحث ومواضيع العلاقات الدّولية على النّحو الآتي:

**أوّلا:** إنّ أكبر انتقاد يوجه لأنصار النّظرية الواقعية ككل أنّهم أسهموا من خلال تنظيرهم الواقعي في زعزعة الأمن الدّولي الذي هو أكبر مطلب جماهيري على مستوى العالم ، وذلك من خلال دعوتهم للمسارعة لزيادة القوّة العسكرية لمجابهة أي طارئ يحدث على السّاحة الدولية وهذا بزعم حماية الأمن الوطني ؛ فهم بهذا لا يثقون جملة وتفصيلا في المؤسّسات الدّولية المعنية بحماية وتعزيز السّلم والأمن الدوليين ويحكمون عليها بالفشل في كثير من القضايا الأمنية التي أُسندت إليها لإيجاد حلول سلمية لها . ولا يخفى أنّ الدول العظمى وفي مقدّمتهم الولايات المتّحدة الأمريكية أصبحت تضرب بعرض الحائط أغلب القرارات التي تصدر عن الهيئات الدّولية كمجلس الأمن الدولي ومحكمة العدل الدولية والجمعية العامة للأمم المتّحدة وغيرها من المؤسّسات الدّولية وخاصة إذا تعارض ذلك مع مصالح تلك الدول .

هذا يعني أن تأثير الواقعيين على صنّاع القرار في الدول العظمى بات واضحا جدا مما أدّى إلى تأزم كثير من القضايا المعروضة على الهيئات الدّولية التي سبق ذكرها نتيجة الغلو الفكري الذي تبناه كثير من المنظّرين الواقعيين ، فهم بقدر ما كان تحليلهم أقرب إلى الواقع بقدر ما زادوا الطين بلّة حيث باتت الأوضاع الأمنية الدولية أكثر تقهقرا كما أصبح من الصّعب جدا في ظل الفكر الواقعي التّشاؤمي إعادة الثقة لكثير من الدول والشّعوب بخصوص دور المجتمع المدني والمنظمات الدولية في تعزيز السّلم والأمن الدوليين ، وكان المستفيد الأكبر من هذا التّنظير هي الجماعات الإرهابية والميليشيات العسكرية المرتزقة التي استغلت هذا الفكر لتنفيذ كثير من الأعمال الإجرامية والتّخريبية في كثير من دول العالم ، حيث سُجّل تنامي ملحوظ في أعمال تلك الجماعات في السنوات الأخيرة ، ولم تسلم دولة في يومنا هذا من تلك الأعمال الإرهابية والتّخريبية حتّى في الدول التي تشهد استقرار ملحوظ في أوضاعها الأمنية .

**ثانيا:** لقد قلّل الواقعيين من شأن التّعاون الدولي حيث رفضوا أن تكون العلاقات الدولية مستندة على التعاون والانسجام بين أعضاء المجتمع الدولي ، ولهذا السبب فإنّ حالات الحروب والصّراعات أصبحت عامة ومنتشرة عبر العالم ، حيث وقعت قرابة 200حربا وصراعا منذ التوقيع على إتفاقية ويستفاليا الشهيرة

[26]، وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدل على أنّ الواقعيين ساهموا بشكل أو آخر في إثارة القلاقل الأمنية في كثير من دول العالم بسبب نظرتهم الأحادية والضيّقة جدا لما تشهده السّاحة الدولية ، فهم أنكروا جملة وتفصيلا أن تكون هناك علاقات بين الدول مبنية على التّعاون المتبادل رغم أنّ كبار الدول وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية كانت تلجأ إلى التعاون الدولي لمجابهة المخاطر المحتملة ،وهو ما ظهر بشكل جلي خلال الحرب الباردة وكذلك خلال عقب الحرب العالمية الثانية أين دخلت الولايات المتّحدة الامريكية في تحالفات عسكرية مع أكبر وأقوى دول العالم لمجابهة الخطر السوفياتي أنداك الذي كان يشكّل حينها أكبر تهديد للمصالح الأمريكية .

والغريب أنّ الواقعيين يقيسون مدى قوة الدولة ونجاحها بمدى استخدمها للقوّة وهذا ما أصّله أحد مؤسّسي التيار الواقعي في زمانه وهو نيكولا مكيافيلي Nicolas Machiavel الذي يرى أنّ السياسة ما هي إلاّ معركة ؛ بل هي معركة مستمرة تتمثل في الصّراع على القوة على أنّ السياسة كافة ما هي إلاّ سياسات قوةّ [27]، وقد أخذ الواقعيين الذي جاؤوا من بعده بهذا الفكر ودعوا إلى ضرورة الاستناد إلى القوة لتأمين المصالح الوطنية لأنّه بحسبهم لا مكانة للأخلاق في العلاقات الدولية ومن يفقد القوّة حسبهم يفقد القدرة على التأثير ويصبح في حكم التابع لغيره في كل شيء . وهذا الفكر أصبحت تتبنّاه العديد من الدول اليوم في إطار حماية وتأمين مصالحها القومية على غرار الكيان اليهودي الذي أصبح لا يؤمن إلاّ بالقوة بل أصبح يعبث بالقوانين الدولية ويخرق كل الاتفاقات الدولية التي تنص على ضرورة الالتزام بمبادئ السّلم والأمن الدوليين ، وبغض النظر عمّن يدعمه ويقدم له يد العون فإنّ هذا الأمر أصبح يلخّص لنا الواقع الدولي الموبوء والذي أضحى يستند في كل مرّة على القوة أكثر من التّعاون الأمر الذي أدّى إلى فقدان الثقة مرة أخرى بمصداقية الهيئات الدّولية المعنية بفض النزاعات الدولية ونشر السّلم والأمن الدوليين كما أسلفنا ذكره سابقا .

**ثالثا:** لقد تعثرت العديد من مبادرات السلام في كثير من دول العالم التي تشهد قلاقل أمنية متصاعدة نتيجة الركون إلى منطق القوة الذي دعا إليه أنصار النظرية الواقعية على حساب منطق التعاون والتفاوض والحلول الدبلوماسية ، حيث في ظل هذا المنطق يصعب جدا حل النزاعات بل قد يؤدي ذلك إلى زيادة الأعباء على المجتمع الدولي لنشر السّلم والأمن الدوليين ، وردا على أنصار النظرية الواقعية الذين يرون بأولوية القوّة وأهميتها في حفظ الأمن القومي للدول أنّهم بذلك وقعوا في العديد من التناقضات منها أنّ الدعوة إلى زيادة القوة لحماية الأمن القومي للدول قد يؤدي إلى زيادة التنافس والصّراع بين الدول لزيادة قوتها العسكرية والنووية

وهذا بدوره قد يؤدي إلى التّهديد باستخدام القوة لمواجهة التّهديدات المحتملة نتيجة اهتمام كل دولة بزيادة قوتها وترسانتها العسكرية ، ومن جهة أخرى فإنّ استخدام القوّة لا يضمن للدّولة دائما حماية أمنها القومي لأن مسألة القوة مسألة نسبية فقد تكون دولة ما قوية لسنوات عديدة إلاّ أنّ ذلك لا يمنع من فقدانها لقوّتها يوما ما ، ولا أدلّ على ذلك مما كان عليه الاتحاد السوفياتي إبّان الحرب الباردة والذي كان آنذاك ثاني أكبر قوة في العالم بعد الولايات المتّحدة الأمريكية فما لبث أن فقد قوته وتفكّك إلى عدّة دويلات.

وحتّى الولايات المتّحدة الأمريكية تشهد في الآونة الأخيرة انحدارا ملحوظا في قوتها بشهادة السيناتور الأمريكي توم كوتون tom cotton بل أنّ هناك ثقة مفقودة في القوّة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية ، فالتّعويل إذن على القوة العسكرية لضمان تحقيق الأمن القومي بقدر ما يزيد التنافس الشّرس على زيادة القوة العسكرية بين الدول بقدر ما يؤدي كذلك إلى انتشار القلاقل الأمنية على مستوى العالم وهذا هو التّناقض الذي وقع فيه الواقعيين جعل كثير من المنظرين في العلاقات الدولية يردون عليهم وينتقدونهم بشدّة خاصة أنهم أهملوا كثيرا دور التعاون الدّولي في تحقيق الأمن الدولي .

**رابعا:** أنّ حصر العلاقات الدولية في تحقيق المصالح القومية مثلما يذهب إليه هانس مورغانتو حيث يرى هذا الأخير أنّ القوة والمصلحة والصّراع هي ظواهر لصيقة بالبيئة الدولية ، وهي كلّها ترجع إلى أصل واحد هو طبيعة البشر التي قوامها الشّر والأنانية[30] ، والجدير بالذكر أنّ أفكار هانس مورغانتو قوبلت باستياء شديد من قبل المنّظرين اللّيبراليين حيث هاجموا وبقوّة الافتراضات التي انطلق منها هانس مورغانتو ومن ذلك قوله أنّ السّياسات الدولية قائمة على الصّراع وأنّ المصالح القومية هي أساس العلاقات الدولية ، إذ بانعدام المصالح القومية تنعدم العلاقات الدولية بحسب مورغانتو وأنصار النظرية الواقعية الكلاسيكية .

وبالجملة فقد ردّ أصحاب النظرية الليبرالية على كثير من الافتراضات التي انطلق منها أنصار النظرية الواقعية ، والتي كان لها أثرا واضحا على تردي الأوضاع الأمنية في كثير من بلدان العالم، إذ يستحيل في ظل هذه المنطلقات الفكرية الواقعية أن يتحقّق التعاون الدولي والذي أضحى حاجة ماسة في هذا القرن الذي كثرت فيه التّحديات والتّهديدات الأمنية على المستوى الدولي، فالعالم أجمع اليوم يحتاج إلى تكاتف وتكتّل من أجل مواجهة تلك التهديدات ( الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الإرهاب السيبراني ...الخ) ولا توجد دولة اليوم قادرة على مواجهة تلك التهديدات بمفردها مهما كان حجم قوتها لأنّ التّهديدات فاقت كل الحدود والإمكانات.

وعلى كل فإنّ تأصيلات المفكرين والمنظرين الواقعيين كان لها عدّة تداعيات على الأمن الدولي حيث سادت في ظل هذا الفكر –أي الفكر الواقعي البراغماتي– كثير من الشكوك والمخاوف بين الدول بخصوص

مستقبل الأمن الدولي ، وزادت كذلك حدّة الصّراعات بين الدول المتباينة المصالح والرؤى الاستراتيجية ممّا انعكس سلبا على إيجاد حلول سلمية لكثير من الأزمات الأمنية المنتشرة في العالم (الأزمة السورية مثلا والأزمة الليبية والأزمة المالية...الخ) ، ومن ثمّ فعلى الواقعيين إعادة النظر في هذه المنطلقات الفكرية التي أجّجت الصراع بين الدول وأضفت على العلاقات الدولية نزعة تشاؤمية ونظرة سوداوية رغم أنّ التعاون الدولي أصبح سمة بارزة في العلاقات الدولية خاصة بعد تأكد الحاجة إلى الاعتماد المتبادل لتطوير القدرات الاقتصادية والصناعية من جهة ولمجابهة أي تهديد قد يطرأ على الساحة الدولية ، بغض النظر عن طبيعة ذلك التهديد ومن يقف ورائه .

**الخاتمة:**

رغم أنّ النظرية الواقعية هي أكثر النظريات التي لقيت اهتماما واسعا من قبل الباحثين والمحللين السياسيين، ورغم تحليلها الواقعي للأحداث السياسية على الساحة الدولية البعيد عن المثالية والطوباوية إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّ كل ما جاءت به هذه النّظرية كان له انعكاسات إيجابية على تطوير العلاقات الدولية وتضميد الجراح بين الدول المتصارعة والمتنافسة على كثير من المصالح المتحقّقة والمجهولة ، بل أنّ العالم عرف كثير من التصعيدات الأمنية الخطيرة بسبب التنظير الواقعي الذي غلبت عليه النّزعة التشاؤمية مثلما ظهر في أقوال كثير من المنظرين الواقعيين على غرار هانس مورغانتو ، وكينيت والتز ، وهنري كسينجر ، وفرديرك شومان وغيرهم كثير ؛ فهم يؤكّدون على فقدان عنصر الثقة في العلاقات بين الدول لكون أنّ الدول ليست لها سلطة ضبط سلوك على الآخرين –أي على بقية الدول الأخرى– ، فمثل هذه الأفكار المتشائمة قد عكرّت بدون أدنى شك صفو الجهود الدولية الرّامية لتعزيز السّلم والأمن الدوليين على مدار عقود من الزمن .

وعلاوة على ذلك فإنّ الواقعيين قد أسهموا بشكل أو آخر في زعزعة الأمن الدّولي من خلال طروحاتهم الفكرية التي تستند على القوة والأنانية والشّك في نوايا الآخرين ، فهم أولوا أهمية قصوى لتعظيم القوّة العسكرية بغية تحقيق الأمن القومي ، وأهملوا في المقابل دور القيّم الإنسانية والعوامل الاجتماعية والثقافية في توطيد العلاقات الدولية ، مع العلم أنّ منطق القوّة الذي تبنّته الدول الكبرى قد فشل فشلا ذريعا في تحقيق الأمن الدولي ، وانحصر دوره في تأمين مصالح تلك الدول فحسب ، وبهذا يفهم أنّ النظرية الواقعية قد كانت تدافع بشكل واضح على الطروحات الإمبريالية التّوسعية في قوالب فكرية وسياسية تتماشى ومصالح الدول العظمى على غرار الولايات المتّحدة الأمريكية .

ومهما قيل في النظرية الواقعية على أنّها أقرب النّظريات السياسية إلى فهم الواقع الدولي فإنّها ساهمت بشكل أو بآخر في ترسيخ الفكر الفلسفي الميكيافيلي الذي شعاره الصّراع من أجل البقاء بغض النّظر عن شرعية أم عدم شرعية الوسائل التي تحقّق البقاء للدول ، وحتّى من النّاحية العملية فإنّ هذه النظرية لا تضمن أقل الحلول لتعزيز الأمن الدولي لأنّها حملت كثير من التناقضات والتجاوزات ، ومن ثمّ فلا يمكن توقع حدوث استتباب الأوضاع الأمنية في العالم في ظل هذا الفكر ، بل منذ ظهور هذه الطروحات الفكرية و العالم يعرف تراجعا رهيبا في مسألة الأمن الدولي والنزاعات تزداد يوما بعد يوم بين الدول وحتّى داخل الدولة الواحدة ، فلا أقل أن يقال إذن بأنّه من غير المنطقي أن يتماشى الفكر الواقعي مع طموحات السّلام العالمي الذي تنشده غالبية الشّعوب والدول.

وفضلا عمّا سبق فإنّ كل المبرّرات التي انطلق منها أنصار النظرية الواقعية إنما تخدم فقط مصالح الدول الكبرى المهيمنة على العالم أمّا الشّعوب المستضعفة فقد تضرّرت كثيرا من الطروحات الواقعية لافتقارها لأسباب القوّة من جهة ، ولضعف قدراتها العسكرية والاقتصادية والتقنية من جهة أخرى ، ومادام أنّ المقصد الأساسي للدول هو البقاء والحفاظ على كيانها فإنّه من المحتمل أن تصبح الدول الضعيفة التي لا تحوز على أدوات القوّة غير قادرة على مواجهة التّهديدات الأمنية التي تواجهها ؛ بل إنّ من مصلحة الدول الكبرى أن تحدث قلاقل أمنية في الدول الضعيفة حتّى يكون لها مسوّغ ومبرر للتّدخل لتستنزف ثرواتها وخيراتها تحت غطاء أممي يلبي بالدرجة الأولى مصالح الدول المهيمنة على العالم أكثر من تلبيته لمطالب الدول الضعيفة ، وعليه يتضح أنّ التنظير الواقعي جلب كثير من المشكلات والقلاقل الأمنية لكثير من الدول خاصة بعد شرعنة وتبرير الصراع والتنافس من أجل البقاء من قبل أنصار النظرية الواقعية الذين يعدّون في الأساس من نتاج الفكر الميكيافيلي الذي لا يزال يفرض نفسه على سيرورة العلاقات الدولية إلى يومنا هذا.

**الهوامش:**

1- **Sandrina Antunes** ,**Isabel Camisão** , Introducing Realism in International Relations Theory, International Scholar Journal of Arts,vol 01,issue01,27february 2018.

2-عبد العزيز خليلي ،" النظرية الواقعية وتفسير النظام الأحادي القطبية "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية في العلاقات الدولية ، تخصص دراسات دولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 09/03/، 2018 ، ص18.

3- Anders Wivel, Realism and Peaceful Change, E-International Relations ,feb 2018.

4-ayyar ArI Elif Toprak, **Theories of international relations** I-II,anadolu University , 2018,p03.

5-خليفي رابح ، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نظرية ، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمر ثليجي الأغواط (الجزائر)، ماي 2017،ص23.

6-بشير النجاب، "النظرية الواقعية"، صحيفة الحوار المتمدن الإلكترونية، 2015/07/05.

7- عبد العزيز خليلي ، المرجع السابق ، ص19.

8- وصفي محمد عقيل، "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة اليرموك ، العراق، المجلد 42، العدد 01، 2015، ص105.

9- Mazin faris rashid, the concept of power in international relations , Pakistan Horizon, Vol. 48, No. 1 (January 1995), p 95.

10-رحموني فاتح النور، "الاستراتيجية والأمن الدولي" ، محاضرات موجهة لطلبة سنة ثانية علوم سياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2016، ص21.

11- علي الجرباوي ، ولورد حبش، "النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية"، مجلة سياسات عربية، العدد38، ماي2019، ص31.

12-**جون ميرشايمر**(John J. Mearsheimer) ولد في 14 ديسمبر1947 م، هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو التي يدرس فيها منذ عام 1982 ولد في بروكلين – نيويورك، وبها تعلم، وفي الثامنة عشرة من عمره جُنّد في الجيش الأمريكي لمدّة عامين، ثمّ درس في الكلية العسكرية ويست بوينت، وتخرّج عام1970 ؛ ليخدم بعد ذلك مدة خمس سنوات برتبة ضابط في سلاح الجو الأمريكي، وقد داوم في كلية الخريجين بجامعة كورنيل عام1975 ، وحاز شهادة الدكتوراه عام 1980 وحصل على الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة جنوب كاليفورنيا، وقد شارك مع ستيفن والت — أستاذ العلاقات الدولية بكلية جون كنيدي للدراسات الحكومية بجامعة هارفارد — في تأليف ونشر بحث عن قوة اللّوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية ودوره الرئيسي في رسم السياسات الخارجية الأميركية، وخاصة في الشرق الأوسط .

13- عز الدين عبد المولى ، الأزمة الخليجية وإعادة تعريف القوة في العلاقات الدولية، انظر الموقع الالكتروني الآتي: https://studies.aljazeera.net/en/node/4320( تاريخ زيارة الموقع 2021/04/21). تاريخ النشر 2018/06/07

14- محمد الطاهر عديلة ، "تطور الحقل النظري في العلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، قسم العلوم السياسية ، 2015/2014، ص ص، 210-211.

15-زياد خلف عبد الله جبوري، "الفاعل الدولي "الفرد" في العلاقات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العراق، المجلد 03، العدد 10، 2018،ص152.

16-Dominic D. P. Johnson, D.Phil, Bradley A. Thayer," The evolution of offensive realism Survival under anarchy from the Pleistocene to the present", politics and the life sciences , vol 35,n 01spring2016,p03.

17- عبد الرحمان أيمن، "فوضوية النظام الدولي عند كينث والتز ، منشورات المعهد المصري للدراسات ، تقارير سياسية، 17ماي 2017، ص09.

18-Liu Feng, Zhang Ruizhuang, The Typologies of Realism, Chinese Journal of International Politics, Vol. 1, 2006,p114.

19-Miriam dornan Realist and Constructivist Approaches to Anarchy, University of Strathclyde, March 2011.

20- أحمد نوري النعيمي، البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد46، 2013، ص49.

21- ميثاق مناحي دشر، " النظرية الواقعية : دراسة في الأصول ولاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة ( قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر)، مجلة أهل البيت ، العراق ، ص404.

22-إنعام عبد الكريم أبو مور، مفهوم الامن الإنساني في العلاقات الدولية :مقاربة معرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جامعة الأزهر، غزة فلسطين، 2013،ص94.

23- Sandrina Antunes , Isabel Camisão ,op.cit.

24- خليفي رابح، الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نظرية ، ص25 أكمل

25-Michal Parizek, Evil Human Nature as a Necessary Assumption of the Neorealist View on International Politics, University of Bath , Mar 2008.

26-أنور محمد فرج ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، العراق، 2007، ص241.

27- علي عودة العقابي ، العلاقات الدولية : دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات ، 2010، ص145.

28-Konrad Huber, Conflict analysis in peace processes: pitfalls and potential remedies, African Union, Centre for Humanitarian Dialogue,2013,p11.

29-مروة صبحي، أغراض استخدام القوة ومستقبل الهيمنة، منشورات مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 24 ديسمبر، 2015.

30- أحمد محمد وهبان ، الواقعيون وتحليل العلاقات الدولية من مورجانثو إلى ميرشايمر : دراسة تحليلية للنظرية الواقعية عبر ستة عقود "، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ، مصر، العدد 01، 2016، ص 1206.